ملخص البحث

رزقي سيف الله.05210009 . رفض الأساس القانوني للقاضي لتنفيذ دردين فرزيت الملكية المشتركة في حالة الطلاق) دراسة الحالة رقم .(.1104/pdt.G/2006/PA.Mlg بحث . قسم الأحوال الشخصية بكلية الشريعة.جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج المشرف: محمد جائز كومكيلو الماجستر

الكلمة الرئسية: القاضي، دردين فرزيت، الملكية المشتركة

في الواقع، كان هناك خلاف بين زوج وزوجة على الطلاق في المحكمة الدينية مالانج (رقم ٢٠٠٦/١١٠٤ / G / المحكمة الدينية مالانج). هناك خاصية مشتركة بين هما أو ممتلكات مثل المنازل والأراضي والأثاث فيه. قبل قرر القاضي عن الممتلكات عندهما في القضية الخاصية هي، في الواقع ليس هناك طرف واحد من زوج لبيع العقار لطرف آخر من دون موافقة الزوجة. وقبل أن يقرر القاضي في القضية، ثم جاء طرف ثالث لإحضار ما يثبت ملكية الأرض التي أصبحت ملكا لطرف ثالث. هذا الطرف الثالث قدم بعد ذلك إلى مقاومة حكم القاضي في قضية ممتلكات. مع سبب أن الممتلكات هي بالفعل حيازة، ثم يحق أيضا لطرف ثالث للدفاع عن حقوقهم. ولكن تم رفض المقاومة من طرف ثالث لجنة من القضاة. تحت الباب وأوضح أن ٣٧٨ RV اذا حقوق الأطراف الثالثة المتضررة من قرار القاضي حتى يتمكن من نقل المعركة إلى الحكم. ولكن في الواقع،

رفض القاضي هذه المقاومة طرف ثالث (دردين فرزيت). أ. ما هو الإجراء وعبء الإثبات في قضايا الملكية إعدام دردين فرزيت ممكات تلمشتركة؟ ٢. كيف رفض القضاة النظر في القضية لتنفيذ دردين فرزيت الملكية المشتركة؟

هذا النوع من البحوث هو البحث القانوني المعياري .المواد القانونية التي تم جمعها باستخدام الأسلوب من وثائق .وثم تحليلها بواسطة نوعي طريقة التحليل الوصفي.

الإجراء وعبء الإثبات في قضايا الملكية إعدام دردين فرزيت مشترك، من بين أمور أخرى: طرف ثالث المعارضة على أساس الملكية أو المستأجر من البضائع. المقاومة تقاتل من طرف ثالث يجب أن يكون قادرا على اثبات ان لديه الحق في الحصول على قاعدة من البضائع المصادرة، وإذا ثبت نجاح، إنه سيتم بعد ذلك أعرب كمقاتل صحيح، وسيتم مصادرة أمر يجب ازالتها. الاعتبارات الأساسية في لجنة التحكيم ورفضت الدعوى ضد ممتلكات تنفيذ دردين فرزيت مع ذلك، دخلت المقاومة قدمت من قبل طرف ثالث إلى معركة للحفاظ على حقوق ملكية الأراضي والمباني التي يملكها القتال (طرف ثالث) على أساس البيع والشراء. وهذا في (شراء) ودخلت في السلطة المطلقة للمحكمة المقاطعة لم يعد تحت سلطة المحاكم الدينية في مالانغ السلطة الفلسطينية خاصة. ولذلك، رفضت أحزاب المعارضة الثلاثة من قبل لجنة التحكيم.